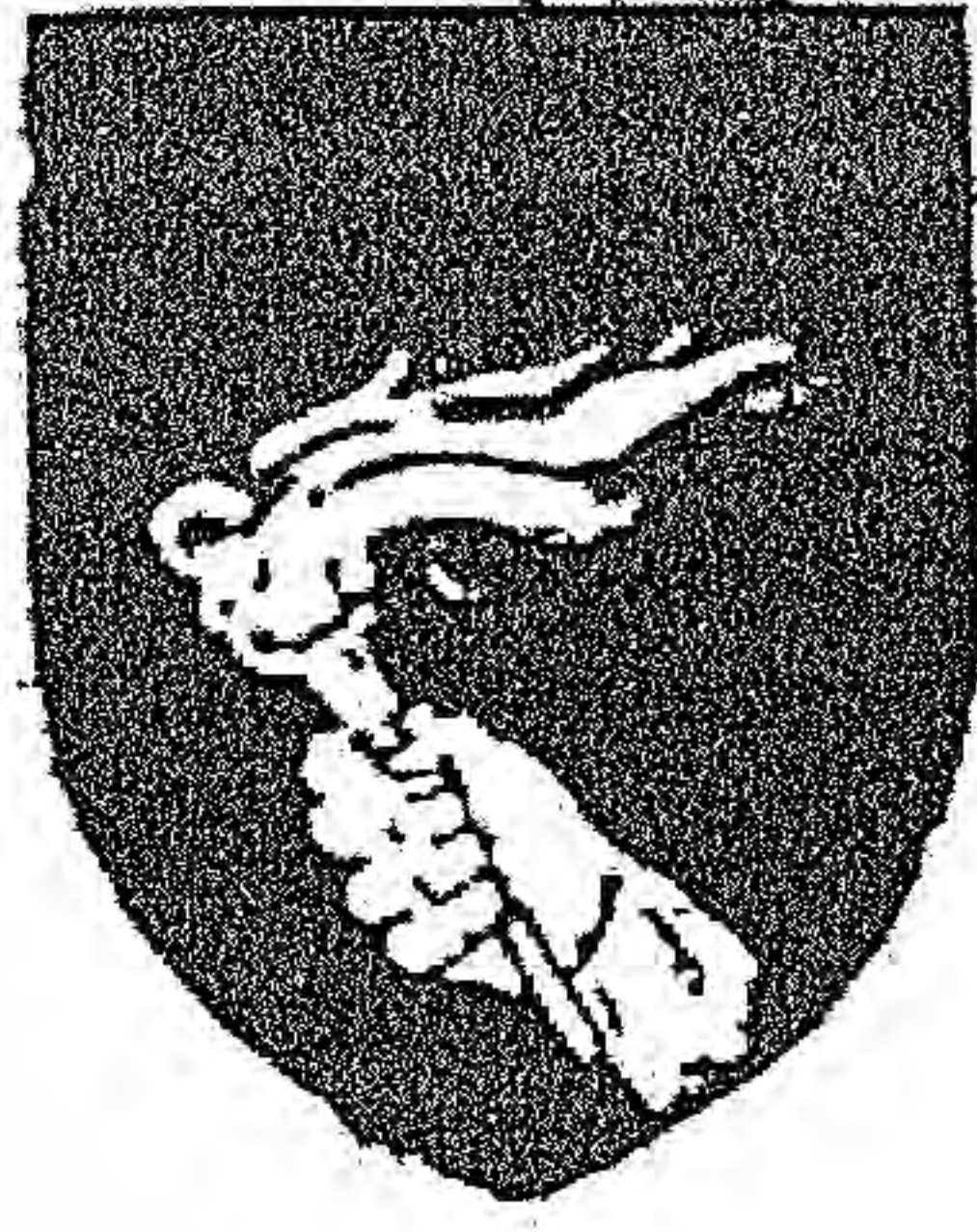




العُصُورُ

أكتوبر ١٩٢٨ اعرف نفسك بنفسك : فيبلاغورس العدد ١٤ مجلد ٣

هل نهضنا ؟

خيل إلى الكثيرين أن مجرد وقوع ثورة دموية نهاجم بها سكك الحديد والأبنية العامة ، ونحرب فيها كل المنشآت التي يقوم عليها أكبر قسط من رفاهية المجتمع ، إن لم تكن في ذاتها نهضة ، على ما في الاصطلاح من إبهام وغموض ، فلها على الأقل تدل على أننا قد أخذنا بأسباب نهضة صحيحة ، سوف تؤدي بنا إلى أقصى ما نتطلع إليه من رقي ، أدبياً ومادياً . غلى أن ما خيل إلى الناس لم يكن في الواقع بلا مبررات كثيرة ، فإن النهضة في فرنسا ، على ظاهر ما يدرك من أمرها ، قد ظهرت في أجلى مظاهرها عقب ثورات ثلاث تنقل فيها شكل الحكم من الملكية إلى الجمهورية مرات . وكذلك الحال في إنجلترا . فإن تطور النظم الديمقراطية في بريطانيا كان تاجاً لثورات تختلف آثارها باختلاف الأسباب التي أنتجتها ، وبتباين الأغراض التي رمت إليها . فإن ثورة « الماغنا كارتا » وثورة كرومويل وغيرهما من الحروب الأهلية كانت مظاهر تطورت في صورها من الرقي الأدبي والمادى . غير أن الحكم على حوادث الحاضر بمشاهدات تقتطع من الماضى ، حكماً مقطوعاً بصحته ، أمر لا يخلو من الشطط الكبير . فإن الثورات لا يحكم في نتائجها أحكاماً

يقينية إلا بعد أن تنجلي غمرتها وبعد أن تثبت نتائجها علي صورة قاطعة .
ذلك لأن من الثورات ما أنتج ذلاً واستكانه وانحطاطاً في النزعات والانحلالا
في الروابط الأخلاقية والأدبية . إذن فالحكم علي ثورتنا الأخيرة حكماً ثابتاً ،
أمر يحتاج إلى عنصر ضروري ينقصنا في الوقت الحاضر . هو عنصر «الزمان»
ذلك لأنني أعتقد أن هذا العنصر لم يتم فعله التطوري الذي يمكننا من الحكم
في نتائج الثورة بصورة قاطعة .

ولدينا علي صحة ما نقول دلائل عديدة . فإن الحزب السعدي مثلاً ، وهو
الحزب الذي يرمز لنفسه بأنه حزب النهضة ، لم يستطع حتى اليوم أن يثبت
بشكل قاطع أنه استطاع أن يحدد المرامي التي يرمى إليها في سياسته العامة
تحددت تماماً . وكذلك لم يقنع المفكرون بأن هذا الحزب أمكنه أن يثبت
لنفسه وجوداً عملياً بعد فقدان زعيمه العظيم . ولا جرم أننا بجانب هذا
نضطر إلى التساؤل اضطراراً : هل يمكن أن يكون عجز الحزب السعدي عن
تحديد أغراضه ومراميه تحديداً تاماً ، راجع إلى عنصر انحلالى يعمل في
الخفاء علي تصديع الحزب وتصديع النهضة التي يدعى هذا الحزب أنه رمزها ؟
أم أن هذه الظواهر تدل علي أن النهضة التي تتطلع إليها قد تركزت في بورة
أخرى غير بورة السياسة ، فأخذت تتلمس طريقاً آخر غير الأحزاب السياسية
لتتخذها وسيلة إلى الظهور ؟ هذه مسائل لا نستطيع أن نجيب عليها جواباً
قاطعاً . ولهذا أتخيل أننا لم نستطع بمد أن نثبت أننا نهضنا بالفعل .

ولدينا مسألة أخرى هي مسألة الحكم النيابي . فإن تطيل الحياة النيابية
ثلاث سنين ، وإخلاء الناس لهذا الحكم علي قسوته ، دليل قاطع علي أن
الناس قد شعروا ، ولو من طريق لا تنبهي ، إلى أن الحياة النيابية ليست وسيلة
أولية من وسائل النهضة ، أو أنها علي الأقل ليست حاجة من الحاجات التي
ترتكز عليها نظمنا السياسية والإدارية . وعلى هذا نقول بأننا من هذه
الناحية قد أخفقنا أيضاً في أن نثبت أننا نهضنا بالفعل .

وإليك مسألة خير هذه وتلك . وهي عندي من أخطر الأشياء . تلك
هي مسألة المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب . فليس من حزب من أحزاب

قد واجه الأمة بالواقع مواجعة صحيحة حتى اليوم . فالكل إنما يلوحون للأمة بمبادئ يتسابقون فيها مسابقة ليكون لكل منهم أكبر حظ من ثقة الجمهور به، بصرف النظر عما إذا كان زعماء هذه الأحزاب يعتقدون بإسلاحية هذه المبادئ لأن تكون قاعدة للإصلاح ونقض الاشكال السياسي . فالحزب السعدي يقول « بالاستقلال التام أو الموت الزؤام » . في حين أن زعماء الحزب جميعاً يعتقدون أن « الاستقلال التام » في حكم المستحيل وأن « الموت الزؤام » في حكم الامكان . وحزب الدستوريين يقولون باسترداد السودان لمصر وهم يعرفون أن ذلك في حكم الخيال . والحزب الوطني يقول بالملحقات، وزعماءه يعلمون أن هذه الملحقات أمّنع من عقاب الجو .

وإذا أردت من برهان على صحة ماذهب اليه من رأى في الاحزاب، فارجع الى حوادث قريبة العهد منك لترى أن الأحزاب إنما تهالك على التطرف في المبادئ تصنعاً لا وطنية، ليفوز كل منها بحظ أكبر عند الجماهير. خذ لهذا مثلاً من الحزب الوطنى الذى يعتبر أشد الأحزاب تطرفاً، وكيف ناصر الدستوريين، ضمناً إن لم يكن فعلاً، عند ما عطل هذا الحزب الحياة النيابية . ومهدا قلبت وجوه الرأى فانك ان تقف على مصلحة محققة النتائج، لا للحزب ولا للأمة، من موقف الوطنيين أزاء الأزمة الأخيرة، ماذا الغرض الذى يرمى اليه الحزب والمثل الأعلى الذى يعمل من أجله هو الحرية أولاً والاستقلال التام لوادى النيل بحدوده الطبيعية والملحقات ثانياً !

وكذلك الحال فى الدستوريين . فان تعطيل الدستور على يدهم لم يجرى لهذا الحزب من حياة سياسية يحياها بعد الآن . على أن زعماءه لم يلجؤوا إلى هذا الا تخلصاً بالذات من حكم الأغلبية . وليس علينا في هذا الموضع أن نبحث فى حكم الاغلبية أكان صالحاً أم غير صالح، بل يكفي أن نقول بأن هذه الظاهرة كافية لان تثبت أننا لم نهض بعد، بل هى كافية في الدلالة على أن ثورتنا الأخيرة كانت سلسلة كبوات تلت إحداها الاخرى . وكانت آخر الكبوات تعطيل الحياة النيابية، وقبول الناس لهذه الحال على

صورة تدل في أول ما تدل عليه، على أن الرأي العام سئم الصراع السياسي الذي دارت رحاه حول الأشخاص لا حول المبادئ .

ثم ارجع الى حزب الاغلبية ، أي الحزب السعدي . وانظر في موقفين اثنين من مواقفه السياسية لتعتقد أن هذا الحزب قد عمل زعماءؤه في أول ما عملوا له، على أن يحفظوا لانفسهم في الرأي العام ما كان لزعميهم سعد من قبلهم، من غير أن يجعلوا لاي اعتبار سياسي أقل قيمة عملية . أما الموقف الاول فرض معاهدة (ثروت — شميرلين) والثاني تصرفهم أزاء تحفظ الانجليز أزاء قانون الاجتماعات .

أما موقفهم أزاء المعاهدة فكان موقف تجرد من كل مهارة سياسية بل كان مظهرة أريدن بها الاحتفاظ بسمعة الحزب وبمركزه أزاء الجماهير لمجرد السيادة عليها ، لا من ناحية المبدأ ولا من ناحية الاصلاح ، بل من ناحية التظاهر الاعمى من غير نظر أو تقدير للنتائج المنطقية أو العمالية التي تترتب على رفض مشروع معاهدة تقدم به وزير من وزرائنا الى بريطانيا واتفق عليه بعد مناقشات طويلة ومذكرات عديدة تبودلات بين الطرفين . وكما أنه ليس من شأننا في هذا الموطن أن نبحث في حكم الاغلبية وهل كان صالحاً أو غير صالح ، كذلك ليس علينا أن نبحث في المعاهدة وهل هي صالحة أو غير صالحة . بل جل ما يعنيننا أن نقدر موقف حزب الاغلبية سياسياً أزاء أمر واقع . فان مناقشة المعاهدة وابداء تحفظات يمكن أن ترفضها انجلترا ، لم يكن أمراً مستحيلاً على أصغر فتى قروى في أحقر كتاب من كتاتيب مجالس المديریات . وهذا بالضرورة يعامه زعماء الحزب السعدي جيداً ويفهمونه فهماً حسناً ، ولكن أثره في الجماهير أقل بكثير من أثر الرنض المطلق الذي يشعر بأن مصر أصبحت سيدة البحار وان الشمس لا تغرب عن ممتلكاتها ، وان انجلترا أصبحت بمثابة مديرية بسيطة من مديريات الصعيد الاقصى . إذن فرض المعاهدة لم يكن الى ناحية السعي العملي الى المصلحة العامة أدنى منه الى ناحية التظاهر الاجوف ، خدمة لفكرة الحزبية . وفي هذا دليل على أننا لم ننهض ، بل على أننا نكبو وننتثر .

أما موقفهم ازاء قانون الاجتماعات وازاء التهديد البريطاني ، فأليك بيانهم :
 اقترح على وزارة الاغلبية أن تعود بالامر الى ناحية تلميا ، دى الناحية الدولية ،
 وأن تجعل لهذه الناحية الحكم الاعلى في الموضوع . فان انجلترا ما دامت تحتاج
 بان هذا القانون يؤثر في تحفظها الخاص بسلامة الاجانب ، فان العودة بالاشكال
 الى هؤلاء الاجانب بالذات فيه مخرج من حرج الموقف ، اصر ازاء انجلترا ،
 ولا انجلترا ازاء مصر . اقترح على وزارة الاغلبية أن تلتى بالقانون بين يدي
 الجمعية العمومية للمحاكم المختاطة وهى التى تمثل المحافظة على مصالح الاجانب
 فى مصر . وهى سلطة لا تنكر انجلترا حقوقها ، ولا تنكر نحن حقوقها .
 فاذا قبلت القانون كان ذلك أكبر حجة لنا نلوح بها فى وجه انجلترا . واذا
 رفضته كان لنا من رفضها أكبر العذر فى طي القانون وحفظه الى الابد .
 وكان لنا من ذلك مخرج شريف ، لا نحتمل فيه مسؤولية سياسية ، نظرية أم
 عملية . ولكن حزب الاغلبية رنض ، ورنض بازدراء هذا المقترح السياسى
 الرشيد ، وأعلن أن القانون سوف يمر فى المجلسين وسوف ينفذ رغم أنف
 انجلترا ورغم أنف الدول جميعاً . فكانت النتيجة على ما يعرف القراء ، تهتير
 بغير انتظام وتسليم على طول الخط وشكر على « الحل السعيد » الذى لم نصل
 اليه الا بعد تأهب الاساطيل لاحتلال مياها . وفى هذا دليل ساطع على اننا
 لم ننهض ، بل على اننا نكبوا وتعثروا ، لاننا نعمل للحزبية ، لا للمبادئ .

لم نشأ أن ندلى برأينا فى صراحة قبل أن نمهد للقاريء بهذه المقدمات
 الضرورية . أما وقد شرحناها بعض الشرح فانا نستطيع أن نقول ان السبب
 فى كبرونا المرة بعد الاخرى ، انما يرجع الى التعصب للحزبية ، لا الى فكرة الحزبية
 ذاتها . ذلك لان التعصب فى الحزبية ، لا ينافره من شىء الا التعصب فى الدين .
 كلاهما يمنعك عن أن ترى حسنة واحدة من حسنات خصيك فى السياسة أو
 نظيرك فى الدين .

والحزبية على الرغم من هذا موجودة فى كل الامم . غير أنه لم يسلم من

التعصب فيها الا أئماً لا يكاد يكمل عدداً أصابع اليد الواحدة وهي التي تحكم الدنيا وهي التي تستولي على موارد العالم . أما التعصب للحزبية فقد امتازت به كل الامم التي تخضع اليوم لحكم اندية من الامم عرفت كيف تتحرر سياسياً وعرفت كيف تسود الدنيا .

إذن فالتعصب للحزبية هو الذي يعوق خطانا عن النهوض . وهو الذي يصدنا عن الانبعاث في سبيل الاصلاح الصحيح ، وهو الذي يملأ طريقنا بالعقبات نتعر فيها ونكبو لنحاول النهوض .

علي أن هذا هو الحال في أكثر بلاد الشرق . ففي الهند تعصب الطوائف ، وفي العراق الشيعة والسنة ، وفي سوريا تنازع الفئات الدينية ، وفي شمال افريقية تطاحن الاحزاب على من يحكمهم من الامم ، وفي مصر التقاتل على نيل رضا الجماهير ! ولا شيء في الشرق غير هذا أو ما يقاربه .

مثلنا في هذا كمثل رجلين ساق بهما الجاحظ في أول الجزء السابع من كتابه الحيوان عظة وجعلها ذكرى . فقد روى أنه رأى بصرياً يخاصم كوفياً في العنب الرازي والعنب البغدادي أيهما أكرم ثمراً ، فتنازعا ثم توائبا وفقاً الكوفي عين البصري ، وخلمع البصري رسغ الكوفي . ثم رآهما بعد ذلك بقليل متضافين متواددين ، لم يقعا قط على مقدار ما يغضب من مقدار ما يرضى . وهذا ولا شبهة مثلنا ومثل الامم الشرقية على اطلاق القول .

هذا في السياسة وفي الحالة الاجتماعية . أما اذا رجعنا الى الناحية الفكرية فانا نجد مع الاسف اننا لسانافيهما باحسن حالا منا في السياسة والاجتماع . لا نريد أن نتكلم في حالتنا التفكيرية من حيث القدرة على اننا تفكر ولا من حيث القدرة على اننا نفهم ، ولا من حيث القدرة على اننا نستوعب الحقائق والنظريات . فانا في جماع هذا نستوي وبقية النوع البشري على اختلاف في الكم والكيف . ولكننا نريد أن نتكلم في مقدرتنا على التفكير والنظر في حقائق الأشياء تفكيراً حراً بعيداً عن موحيات التقاليد وما تنزع

بنا اليه فطرتنا من حب القديم والعكوف علي ما بلى من ثرات الاقدمين .
 فانا لا نزال ننظر في كثير من الاشياء التي لها أكبر العلاقات بمصالحنا
 الدنيوية نظرة تقديس لم تعد تتفق وما تتطلب مقتضيات العصر الحاضر من
 حرية في الفكر وتعديل في النظم والنفكرات والمبادئ بما يلائم روح هذا
 العصر الحديث . وأكبر دليل علي ذلك اننا لا نزال نحاول أن نحاكم أساتذة
 الجامعة بأن نوقههم امام القانون كجرمين — هراطقة — كما فعل اليونان
 بسقراط وكما فعل بابوات روما بجرودانو برونو وده دومينيس وغاليلى
 وكوبرنيكوس وغيرهم ممن هم أقدر من سارت به قدم من أبناء الانسانية
 عاماً وأدباً . وفي هذا أيضاً دليل كاف علي اننا لم ننهض بعد ، وفيه أيضاً
 سبب كاف لا كبر والتعثر .

أما اذا كنا قد نهضنا بالفعل ، كما يخيّل الى الكثيرين زوراً ووهماً ، فانا لم
 نكن لنقع علي أمثال هذه الظاهرات ، بل كنا نواجه الامة بالواقع وبالحق كما
 نعتقد أنه قائم ، وكنا نحرر أفكارنا ونترك التعليم في المدارس والجامعة
 يتطور علي حسب ما يقتضى سير الفكر الانساني من تكوين النظريات والمذاهب
 ثم نقضها أو تعديلها .

وبعد كل هذا نتساءل هل نهضنا ؟

.....